DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.79.2022.674
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (79) May 2022
العدد (79) مايو 2022

دور السياسات الحكومية في الحد من حوادث المرور

نورس موقدي
دائرة الإدارة العامة، كلية الحقوق والإدارة العامة، جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين
البريد الالكتروني: nawrasmoqadi@gmail.com

د. إسماعيل عريقات
دائرة الإدارة العامة، كلية الحقوق والإدارة العامة، جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين
البريد الالكتروني: iiriqat@birzeit.edu

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير السياسات الحكومية في الحد من حوادث المرور، وذلك من خلال توضيح مدى فاعلية السياسات الحكومية وكفايتها للحد من حوادث المرور، بالإضافة إلى مدى التنسيق بين الجهات المختصة في مجال الحد من حوادث المرور، وقد تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي كميا وكيفيا، فقد اعتمدت العينة القصدية لإجراء المقابلات، وقد تم إجراء أربع مقابلات مع أربع مؤسسات مستهدفة، إضافة إلى استخدام العينة الميسرة في إجراء استمارة إلكترونية، أجاب عليها 130 شخصا، لمعرفة مدى رضا المواطنين حول السياسات الحكومية المتبعة للحد من حوادث المرور، وبالإضافة إلى تلك الأدوات تم استخدام أسلوب تحليل المحتوى لمعرفة ماهية السياسات الحكومية المتبعة للحد من حوادث المرور، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن فاعلية السياسات في الحد من حوادث المرور متدنية وبنسبة 58%، إلا أن كفاية السياسات الحكومية في الحد من حوادث المرور كانت متوسطة وبنسبة 61%، في حين تبين أن هناك تنسيق بين الجهات المختصة بدرجة عالية وبنسبة 82%، وأخيرا فإن درجة رضا المواطنين حول السياسات كانت متوسطة بنسبة 3.33%. وأبرز ما أوصت به الدراسة بضرورة العمل على تطوير التشريعات والقوانين الموجودة بما يتوافق مع التطور الحاصل في الأنواع الجديدة من المركبات وقطاع النقل والسلامة المرورية.

الكلمات المفتاحية: السياسات الحكومية، حوادث المرور، الفاعلية، الكفاية، الرضا، التنسيق، التحديات.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.79.2022.674
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (79) May 2022
العدد (79) مايو 2022

The Role of Government Policies in Reducing Traffic Accidents

Nawras Moqade
Department of Public Administration, College of Law and Public Administration, Birzeit University, Ramallah, Palestine
Email: nawrasmoqadi@gmail.com

Dr. Ismail Iriqat
Department of Public Administration, College of Law and Public Administration, Birzeit University, Ramallah, Palestine
Email: iiriqat@birzeit.edu

ABSTRACT

This study aimed to identify the impact of government policies in reducing traffic accidents, by clarifying the effectiveness and adequacy of government policies to reduce traffic accidents, In addition to the extent of coordination between the competent authorities in the field of traffic accident reduction. The descriptive analytical approach was followed quantitatively and qualitatively, the purposive sample was used for interviews, so four interviews were conducted with four target institutions, In addition to using the easy sample in conducting an electronic questionnaire, It was answered by 130 people, to determine the extent of citizens' satisfaction with the government policies adopted to reduce traffic accidents. In addition to these tools, the content analysis method was used to find out what government policies are used to reduce traffic accidents. The results of the study showed that the effectiveness of policies in reducing traffic accidents is low by 58, However, the government's adequacy in limiting traffic was a medium degree, at 61%, While it was found that there is coordination between the competent authorities to a high degree, at a rate of 82%, Finally, the degree of citizens' satisfaction with the policies was medium, at 3.33%. The study highlighted the need to work on developing existing legislation and laws in line with the development taking place in new types of vehicles, the transport sector and traffic safety.

Keywords: government policies, traffic accidents, effectiveness, coordination, challenges.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.79.2022.674
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (79) May 2022
العدد (79) مايو 2022

المقدمة:

تعتبر الحوادث المرورية واحدة من أهم مشكلات المرور في العالم، وهي ظاهرة تخالف أعراف المجتمع وطموحاتهُ لما ينتج عنها من ضحايا، سواء أكانوا جرحى أم متوفين، من سائقي المركبات أو مستخدمي الطريق رجالاً أو نساءً، أطفالاً أو شباباً أو شيوخاً، أو ممتلكات مادية، وأصبحت أشد وطأة على المجتمعات من المخاطر الأخرى كالحروب مثلاً، كما تعد حوادث المرور من أبشع المشكلات التي تواجه دول العالم وهي تحمل في طياتها أبعاداً إنسانية واقتصادية واجتماعية وسلوكية ونفسية تتطلب من المستويات كلها ومن الاتجاهات كافة الاهتمام بها (الجياشي، 2018، ص1) .أما بالنسبة لواقع الحوادث المرورية والطرق في الشارع الفلسطيني، فإن شبكات النقل الحضري تواجه تحديات جسيمة بسبب النمو المتواصل لأعداد السكان في الحضر، والملكية الخاصة للمركبات ومشكلة التكدس ومشكلة الازدحام، وهشاشة شبكات النقل العام أو حتى غيابها(جود الله، 2018، ص 5). كما وتعاني مدننا الفلسطينية من ضعف وعدم كفاءة في شبكات النقل داخل المناطق الحضرية وخارجها، وذلك بسبب غياب السياسات التخطيطية، والتقصير في تنفيذ القوانين داخل المدن، وفي ملكية الأراضي الخاصة (صبيح، 2018، ص2). وللتأكيد على ازدياد ظاهرة حوادث المرور في الشارع الفلسطيني، فلقد أظهرت نتائج التقارير الصادرة عن المديرية العامة للشرطة الفلسطينية، أن عدد حوادث الطرق المسجلة في الضفة الغربية قد بلغ 12829 حادث مروري في عام 2018، وذلك بزيادة قدرها (11%) مقارنة بالعام 2017 (11541) حوادث طرق مسجلة، وقد بلغ عدد الضحايا في عام 2018، (125) حالة، بزيادة قدرها (15.6%) مقارنة بالعام 2017 (ديوان الرقابة المالية والإدارية،2021، ص10).

مشكلة الدراسة:

كشف الناطق الإعلامي باسم الشرطة العقيد لؤي إرزيقات بأن حوادث السير في فلسطين ما زالت في ارتفاع مستمر وتزايدها يحصد عشرات الأرواح في كل عام، وقال ارزيقات بأن إحصائية المرور لعام 2019 رصدت الحوادث و أكدت وقوع 13,165 حادث سير في جميع محافظات الوطن لتسجل ارتفاعاً بنسبة 2,6% عما كانت عليه في عام 2018 والذي سُجل فيه وقوع 12829حادث وبنسبة ارتفاع 9,3%عن المعدل العام للسنوات الثلاث التي سبقته، وأوضح ارزيقات بان هذه الحوادث خلفت 122 حالة وفاة في عام 2019 بانخفاض بنسبة 2,4%عن العام 2018 الذي سُجل فيه وقوع 125 حالة وفاة من جراء حوادث السير، مؤكدا في ذات الوقت بأنه نتج عن حوادث عام 2019، 10,846 إصابة مسجلة نسبة ارتفاع 15%عما كانت عليه في عام 2018 وكذلك زيادة في عدد المركبات التي تضررت بنسبة 3,7%عما كانت عليه في العام الذي سبقه (وكالة وطن للأنباء، 2020).

وتأسيساً على ما سبق تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال التالي: الى إي مدى تساهم السياسات الحكومية المتبعة في الحد من حوادث المرور في دولة فلسطين؟

وينبثق من التساؤل الرئيسي السابق مجموعة من التساؤلات التالية:

1. ما هي السياسات الحكومية المتبعة للحد من حوادث المرور؟
2. ما مدى فاعلية السياسات الحكومية المتعبة للحد من حوادث المرور؟
3. ما مدى كفاية السياسات الحكومية المتبعة للحد من حوادث المرور؟
4. ما مدى التنسيق بين الجهات ذات العلاقة في الحد من حوادث المرور؟
5. ما مدى رضا المواطنين حول السياسات الحكومية المتبعة للحد من حوادث المرور؟
6. ما هي التحديات التي تواجه السياسات الحكومية المتبعة للحد من حوادث المرور؟

أهداف الدراسة:

يسعى البحث الى تحقيق الأهداف التالية:

1. بيان مدى فاعلية السياسات الحكومية المتبعة للحد من الحوادث المرورية.
2. عرض مدى التنسيق بين الجهات ذات العلاقة للحد من حوادث المرور.
3. معرفة مدى رضا المواطنين حول السياسات الحكومية المتبعة للحد من حوادث السير.
4. معرفة ما هي السياسات الحكومية المتبعة للحد من حوادث السير.
5. معرفة مدى كفاية السياسات الحكومية المتبعة للحد من حوادث المرور.
6. التعرف على أبرز التحديات التي توجع السياسات الحكومية المتبعة للحد من حوادث المرور.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.79.2022.674
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (79) May 2022
العدد (79) مايو 2022

فرضيات الدراسة:

في إطار نتائج الدراسات السابقة وللوصول الى سبل تحقيق الأهداف المرجوة من البحث والتزاماً بالمنهج العلمي انطلق البحث من الفرضيات الآتية:

1. تؤثر فاعلية السياسات الحكومية في الحد من الحوادث المرورية بدرجة متوسطة.
2. تؤثر كفاية السياسات الحكومية في الحد من الحوادث المرورية بدرجة متوسطة.
3. يؤثر رضا المواطنين حول السياسات الحكومية في الحد من الحوادث المرورية بدرجة منخفضة.
4. مستوى التنسيق بين الجهات ذات العلاقة في الحد من الحوادث المرورية متوسط.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة مما يترتب عليها من مساهمات ذات فائدة من الناحيتين العلمية والعملية، كما نوضحها النقاط التالية:

- ❖ تكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال ما تقدمه من توصيات واقتراحات قد تسهم في الحد من ظاهرة حوادث المرور المتنامية
- ❖ تسهم هذه الدراسة في إثراء معلومات الباحثة والتعمق أكثر في هذه الظاهرة المنتشرة في المجتمع الفلسطيني
- ❖ كما تقدم هذه الدراسة تغذية راجعة عن مدى وجود سياسات حكومية موجهة للحد من حوادث المرور في فلسطين
- ❖ وتهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على قضية متزايدة التنامي والخطورة في المجتمع الفلسطيني
- ❖ وقد ساعدت الدراسة على تطوير قدرات الباحثة في عمل وإنجاز البحوث وفق المنهجية العلمية

حدود الدراسة ومحدداتها:

- **حدود مكانية:** اقتصرت هذه الدراسة على محافظة رام الله والبيرة فقط.
- **حدود زمانية:** تم إجراء هذه الدراسة في الفصل الدراسي الأول في جامعة بيرزيت، للعام الأكاديمي 2021_ 2022.
- **حدود بشرية:** استهدفت الدراسة المختصين وذوي العلاقة والاختصاص في قضية حوادث المرور.

الدراسات السابقة:

- فيما يلي عرض موجز للدراسات السابقة:
- دراسة **الجياشي** بعنوان" **التحليل المكاني للحوادث المروية في محافظة المثنى للمدة (2005_2017)**" والتي تهدف للكشف عن الأسباب الكامنة وراء وقوع الحوادث المرورية، واستخدمت الدراسة المنهج الإقليمي في وصف الطرق والمنهج التحليلي والمنهج التاريخي، وتم اعتماد العينة العشوائية البسيطة، وقد اتضح من نتائج الدراسة أنه يؤثر الطريق بشكل رئيس في الحوادث المرورية من خلال خصائصهِ المتمثلة بالتصميم الأساس والتخطيط الجيد والصيانة الدورية، ومن أجل ذلك أوصلت الدراسة بضرورة الاهتمام بالطرق وإنشائها وفق المواصفات العالمية، وتوسيع شبكة الطرق الحالية من خلال إنشاء وصلات جديدة بمواصفات عالمية لتسهيل الحركة المرورية.
- بالإضافة إلى دراسة **جفال**، بعنوان **"الإعلام الأمني ودوره في التقليل من ظاهرة حوادث المرور"** والتي استخدمت فيها الباحثة منهج المسح بالعينة واستخدمت عينة كرة الثلج، بالإضافة إلى العينة القصدية، وقد توصلت الباحثة في نتائج دراستها إلى أن نقص الحملات التوعوية يساهم في دفع السائقين إلى التهور لأنها تعد بمثابة تذكير لهم، وقد أوصت من أجل هذه المشكلة بضرورة إدخال عنصر التخويف والترهيب في حملات التوعية المرورية لإظهار حقيقة الموت من جراء حوادث المرور.
- وقد جاءت دراسة **بوقدام**، بعنوان **"أسباب حوادث المرور حسب رأي مستعملي الطرقات في ولاية أم البواقي"**، للتعريف بالحوادث المرورية، ومعرفة مسبباتها وطرق معالجتها، والمساهمة في الحد من زيادة نسبة الحوادث المرورية، ولقد اعتمد الباحث في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تهاون ملحوظ في تطبيق القانون من قبل رجال المرور، بالتالي رأي الباحث أنه من الضروري، بل يجب أن يكون هناك تركيز وانعدام للتهاون في تطبيق القانون من قبل رجال المرور.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.79.2022.674
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (79) May 2022
العدد (79) مايو 2022

- كما قام الباحث **عصيدة**، في دراسته بعنوان **"حوادث السير في التشريع الجنائي الإسلامي"**، بدراسة كيفية التخلص من أزمة تزايد حوادث السير التي تبعث في نفوس المارة والمشاة والراكبين الخوف والقلق على حياتهم، حيث اتبع الباحث المنهج العلمي الوصفي التحليلي، وقد توصل في دراسته إلى أن إساءة استخدام المواطنين لوسائل النقل المعاصرة تعد من آلات القتل الحديثة، بالتالي أوصى بضرورة استخدام وسائل وتقنيات حديثة ومتطورة للسيطرة على من يقوم بمخالفة النظام مثل كاميرات المراقبة ونحوها.
- دراسة للباحث **صبيح**، بعنوان" **شبكة الطرق البرية في مدينة بيت لحم الواقع والمستقبل**" التي هدفت إلى رصد أهم المشكلات الحضرية التي تعاني منها المدينة وما تتعرض له الشبكة من اختناقات مرورية وحوادث، والتعرف على خصائص شبكة الطرق في المدينة، وقد استخدم الباحث المنهج التاريخي والمنهج الوصفي لهذا البحث، وتوصل في دراسته إلى أن هنالك قلة في الإشارات والعلامات الإرشادية على الطرق وخاصة الفرعية منها، بالتالي من وجهة نظره فإنه من الضرورة العمل على تحسين المفترقات بوضع الإشارات والعلامات المرورية عليها.
- وقد جاءت دراسة **درقاوي**، بعنوان **دراسة قياسية لحوادث المرور في الجزائر**، وكان الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو إشعار المسيرين بخطورة حوادث المرور من أجل اتخاذ القرارات المناسبة للحد من تفاقم الظاهرة، وقد اعتمدت الباحثة على المنهج الاستقرائي الوصفي التطبيقي، وكان من أبرز النتائج التي توصلت إليها أن هناك تهاون وإهمال من قبل السائقين تتمثل في السرعة وعدم التقيد بنظام المرور، وقد أوصت بضرورة توقيف مرتكبي المخالفات المرورية الخطرة وعدم التهاون مع المخالفين، كذلك محاولة المراقبة المكثفة لسلوك السائقين وضبط المخالفين لأنظمة وقواعد المرور.
- دراسة **معايطة**، بعنوان **"حوادث السير الواقعة على الأنفس والممتلكات"**، حيث اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى المنهج التوثيقي ومنهج المقارنة في هذه الدراسة، وقد توصل الباحث إلى أن حوادث السير غالبا ما ينتج عنها تفريط في كل من الأنفس والممتلكات، وبالتالي فإنه لا بد من العقوبات الرادعة جزائيا ومدنيا، وقد أوصى الباحث بأنه يجب تفعيل عمل المحاكم بالجزاء لتغليظ العقوبات على المخالفين لقوانين السير.
- **دراسة الربشي** ، بعنوان" **أسباب حوادث الطرق من واقع تقارير وسجلات الشرطة وآراء عينة من السائقين ورجال المرور ضمن حدود اللجنة الشعبية للعدل والأمن العام بشعبية المرقب"**، ولقد اتبع الكاتب في هذه الدراسة على منهج المسح الاجتماعي عن طريق العينة، والتي توصل فيها إلى أنه من الإجراءات المهمة للحد من حوادث المرور تسيير دوريات المرور السرية على الطرق لضبط المخالفات وسحب التراخيص ممن يتسببون في الحوادث الكبيرة، وأوصى كذلك الاهتمام بثقافة رجال المرور وتحويلهم من متصيدين للأخطاء إلى رجال توعية ونصح وإرشاد للسائقين.

الإطار النظري:

مفهوم الحوادث المرورية:

تعرف الحوادث المرورية على أنها الحوادث التي تحدث في الطرق عند اصطدام سيارة بأخرى، أو إنسان، أو حيوانات، أو اصطدامها بمنشأة، وينتج عن هذه الحوادث خسائر مادية وإصابات بشرية وحالات وفاة (أحمد، ومحجوب، 2015، ص4)، كما عرف (حدادي، 2018، ص141) الحوادث المرورية بقوله هي كل الاصطدامات التي تقع في الطرقات، بسبب قائد المركبة أو المركبة نفسها أو ظرف خارجي في الطريق، وتحدث بشكل مفاجئ وغير متوقع، مما يترتب عنه وقوع أضرار وخسائر بشرية ومادية على اختلاف تصنيفاته.

أما (درقاوي، 2010، ص20) فقد عرف الحوادث المروية بأنها حدث اعتراضي يحدث بدون تخطيط مسبق من قبل سيارة (مركبة) واحدة أو أكثر مع سيارات (مركبات) أخرى، أو منشاة، أو حيوانات، أو أجسام على طريق عام أو خاص. وعادة ما ينتج عن الحادث المروري أضرار طفيفة بالممتلكات والمركبات إلى جسيمة تؤدي إلى الوفاة أو الإعاقة المستديمة، وأضاف (النابلسي، 2013، ص8) هي نتائج الأخطاء في قيادة المركبات التي تؤدي إلى الاصطدام بمركبة أخرى أو بالبشر أو بالأبنية وغيرها، أو أخطاء المشاة أثناء السير في الطريق والتي ينجم عنها خسائر مادية أو بشرية.

العلاقة بين حوادث المرور والفاعلية:

يعتمد الانخفاض في أعداد حوادث المرور وانخفاض الإصابات الناتجة عنها على مدى فاعلية السياسات الحكومية في الدول، والتي هدفها الأساسي هو الحد من تلك الحوادث المرورية ، فإجراءات وسياسات الحكومة

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.79.2022.674
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (79) May 2022
العدد (79) مايو 2022

ووزارة المواصلات، وجهود كل من شرطة المرور ومديريات وإدارات المرور والدوريات من أجل الارتقاء بالسلامة المرورية، قد ساهمت بشكل كبير في خفض نسبة وعدد حوادث المرور، كما حدث في تجربة دولة الإمارات حيث كان هناك انخفاض واضح في عدد الحوادث المرورية التي تم تسجيلها عام 2017، وكذلك انخفاض في عدد الإصابات الناتجة عن الحوادث، بسبب فاعلية الإجراءات والسياسات المتخذة من قبل الجهات المسؤولة (وزارة الداخلية لدولة الإمارات، 2017)، أما المقصود بفاعلية السياسات فتتمثل في القيام بالإجراءات الصحيحة مثل تكثيف العلامات المرورية والعقوبات الرادعة للمخالفين، وتأهيل الجسور والمعابر مع صيانة الطرق، هذا بالإضافة إلى دعم وتمويل كافة المشروعات والخطط التي تهدف إلى زيادة الوعي المروري، ونشر الثقافة المرورية، كذلك فإنه لتحقيق الفاعلية في الحد من حوادث المرور، يجب على شرطة المرور وضع واتباع إستراتيجية للتخطيط من أجل حملاتها الإعلامية (إدريس، وآخرون، 2016، ص91).

العلاقة بين حوادث المرور والكفاية:

من أجل تحقيق الهدف في الحد من الحوادث المرورية يجب التأكد من مدى كفاية السياسات والإجراءات المتبعة للحد منها، متمثلة في كفاية التشريعات المرورية السارية والردع، بالإضافة إلى كفاية الموارد البشرية وتأهيلها، وكفاية الدورات وبرامج تنمية القدرات في مجال العمل المروري، والتأكد من مدى كفاية الإجراءات المتخذة بشأن المركبات غير القانونية وضبطها، وكفاية الأجهزة والتقنيات المتعلقة بإدارة ورصد حركة المرور (تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية، 2021). كما أنه لوحظ في الفترة الأخيرة ازدياد مخالفة الناس لقوانين السلامة المرورية وذلك بسبب عدم فرض القانون بشكل كاف، بالتالي ظهرت الحاجة إلى تفعيل دور الشرطة ودوريات المرور في كافة الطرقات العامة داخل المدن والمناطق الأخرى التابعة لسيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية، وتكثيف تواجد أفراد الشرطة بالشكل الكافي، وتجهيزهم بالمعدات والمركبات اللازمة وتمكينهم من القيام بدورهم في المفترقات والأماكن العامة، إضافة إلى انتشار أفراد الشرطة بصورة فعالة (الهيئة المستقلة لحقوق المواطن، 2001).

العلاقة بين حوادث المرور والتنسيق:

يعتبر التنسيق بين الأجهزة المعنية بالسلامة المرورية أمر بالغ الأهمية نظرا للفوائد التي يمكن أن يحققها التنسيق في هذا المجال، فنظرا لتداخل المهام بين الجهات المعنية بالسلامة المرورية وتعارضها أحيانا فإنه يؤدي التنسيق فيما بينهما إلى زيادة فاعلية عمل هذه الجهات المعنية، مما يترتب عليه نتائج إيجابية في التنظيم والتخطيط لمواجهة هذه المشكلة، ووضع وتكوير وتنفيذ برامج السلامة المرورية، وإدارة وهندسة النقل والمرور والتوعية حول هذه المشكلة ، كذلك العمل على التنسيق بين عدة جهات عقب وقوع الحادث المروري حسب مقتضيات الحال (الرشيدي، 2018، ص55).

أما بالنسبة لواقع التنسيق بين الجهات المختصة في الحد من حوادث المرور في فلسطين فإن المجلس الأعلى للمرور هو الجهة المسؤولة عن التنسيق بين الأطراف ذات العلاقة، حيث أن السلامة المرورية مسؤولية جماعية مشتركة بين الجهات الحكومية وغير الحكومية ،حيث إن عمل كل جهة بصورة منفردة يؤدي إلى تداخل في الصلاحيات والمهام وقصور في الأداء، وتكون الجهود التنسيقية من خلال اللجان المحلية والاجتماعات والأنشطة المرتبطة بالسلامة المرورية، بالإضافة إلى اجتماعات مجلس الإدارة، حيث يضم العديد من الجهات التي تعنى في مجال السلامة المرورية وهي رئاسة المجلس وزير النقل والمواصلات وعضوية وزارة الداخلية، سلطة جودة البيئة، وزارة الحكم المحلي، وزارة الصحة، وزارة المالية، وزارة الإعلام، وزارة النقل والمواصلات ، وزارة الإشغال العامة والإسكان، وزارة التعليم العالي وخمسة ممثلين عن القطاع الأهلي والخاص، ورغم ذلك فقد كان هناك ضعف واضح في الجهود التنسيقية بسبب عدم قيام المجلس بعقد اجتماعات دورية، وعدم وجود متابعة من المستويات العليا في إدارة المجلس والإدارة التنفيذية (ديوان الرقابة المالية والإدارية، 2021)

الإجراءات المتبعة للحد من حوادث السير في فلسطين:

على حسب تقرير ديوان الرقابة مالية والإدارية لسنة 2021، تتمثل الأنشطة التي قامت بها شرطة المرور الفلسطينية خلال عام 2018، بالمشاركة بالعديد من ورش العمل والاجتماعات مع الجهات ذات العلاقة بقانون المرور والخروج بالتوصيات اللازمة، وإصدار نظام لأعوان السلامة المرورية وإيداعه بالطرق الرسمية لدى مجلس الوزراء وانتظار المصادقة عليه، كذلك قامت بإصدار نظام الحجز الإداري، بالإضافة إلى المساهمة

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.79.2022.674
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (79) May 2022
العدد (79) مايو 2022

بإصدار بعض التعديلات بقانون المرور حسب الحاجة لحين اعتماد القانون المعدل، والمتابعة لدى وزارة النقل والمواصلات للعمل على تطبيق نظام النقاط المرورية، من جهة أخرى تم فرض مزيد من الرقابة الثابتة والمتحركة واستهداف مظاهر مخالفة القانون (ديوان الرقابة المالية والإدارية، 2021).

أما في مجال تطوير وسائل التوعية، فقد تم اعتماد نظام المسابقة بين طلبة المدارس لرسم شعار لأسبوع المرور العربي من أجل خلق روح المنافسة وإشراك أكبر عدد ممكن من الطلبة وعمل يوم تعايش لسائقي مركبات النقل العام في كلية الشرطة، وبالنسبة لمجال تنفيذ الخطة الميدانية تم متابعتها وبشكل شهري من خلال التغذية الراجعة اليومية، ومتابعة النقط السوداء بالتعاون مع وزارة الأشغال العامة (ديوان الرقابة المالية والإدارية، 2021).

التعريف بمصطلحات الدراسة:

تتمثل مصطلحات الدراسة بما يلي:

- **السياسات الحكومية:** عرف جيمس أندرسون (أندرسون، 1975، ص15) السياسات بأنها برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو لمواجهة قضية أو موضوع، وتطورها الأجهزة الحكومية من خلال مسؤولياتها.
- **حوادث المرور:** عرف (بوقدام، 2016، ص8) الحوادث المرورية بأنها جميع الحوادث التي تنتج عنها أضرار مادية أو جسمية جراء استعمال المركبة، وهي كل واقعة ينجم عنها وفاة أو إصابة أو خسارة في الممتلكات بدون قصد سابق، وبسبب المركبات أو حمولتها أثناء حركتها، ويدخل ضمن ذلك حوادث الاحتراق أثناء حركة المركبة على الطريق العام.
- **الفاعلية:** حسب الباحث (عابد، 2007، ص10) تعرف الفاعلية على أنها مدى إنجاز أهداف البرنامج المنشودة، وتحقيق النتائج المرغوب فيها.
- **الكفاية:** عرفها عرف (الحمدان، 1998، ص12) الكفاية على أن الوسائل المستخدمة أو العملية كافية لتحقيق أغراض معينة.
- **التنسيق**: عرف (محمد، 1990، ص 6) أن التنسيق يعني التوفيق بين نشاط الجماعة، تعمل على تحقيق غرض مشترك وبث الانسجام بين أفرادها، بحيث يبذل كل منهم قصارى جهده في تحقيق الغاية المشتركة.
- **الرضا**: وضح الباحث (مطالقة، 200، ص4) أن رضا المواطنين هو انطباعات واتجاهات المواطنين نحو جودة الخدمات المحلية، والتي تمتلك القدرة على إشباع حاجيات المواطنين ونيل رضاهم.

الطريقة والإجراءات:

منهجية الدراسة:

بناء على طبيعة الدراسة وأهدافها اعتمدت الباحثة في دراستها على المنهج الوصفي التحليلي.

مجتمع الدراسة وعينتها:

بعد التحري وإجراء دراسة معمقة للمؤسسات التي لها علاقة بمشكلة حوادث المرور وعلى حسب علم الباحثان يتكون مجتمع الدراسة من: شرطة المرور، وزارة المواصلات، المواطنين، والبلديات، وزارة الداخلية.

ونظرا لصعوبة إجراء عينة مسحية لكافة العاملين في تلك المؤسسات التي تم تحديدها، فقد تم الاعتماد على العينة القصدية من خلال إجراء أربع مقابلات مع ذوي الاختصاص في مجال حوادث المرور تضمنت كل من وزارة المواصلات، شرطة المرور، بلدية رام الله وبلدية البيرة، وتم اعتماد العينة الميسرة في إنشاء استمارات إلكترونية موجهة للمواطنين لمعرفة مدى رضاهم عن السياسات الحكومية المتبعة للحد من حوادث المرور في فلسطين، وقد أجاب عليها 130 مواطن.

أداة الدراسة:

- ✓ قام الباحثان بالاعتماد على **المقابلة** التي شملت متغيرات الدراسة ومحاورها، بطريقة مناسبة للإجابة على الأسئلة المطروحة، وقد تكونت المقابلة من قسمين رئيسيين:

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.79.2022.674
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (79) May 2022
العدد (79) مايو 2022

❖ **المقابلة المقننة:** التي تمثلت في أسئلة المقابلة التي تحتوي آراء المبحوثين حول فاعلية وكفاية السياسات الحكومية المتعبة للحد من حوادث المرور، ومدى التنسيق بين الجهات المختصة بموضوع الحوادث

❖ **المقابلة المفتوحة:** تم إعدادها للإجابة على سؤال " ما هي أهم التحديات التي تواجه السياسات الحكومية المتبعة للحد من حوادث المرور.

✓ كما قام الباحثان باستخدام **الاستمارة** التي شملت أسئلة موجهة للمواطنين لمعرفة مدى رضاهم عن السياسات الحكومية المتبعة للحد من حوادث المرور في فلسطين.

✓ ومن أجل الإجابة عن سؤال الدراسة وهو" ما هي السياسات الحكومية المتبعة للحد من حوادث المرور في فلسطين، اعتمد الباحثان على **أداة تحليل المحتوى**.

تحليل ومناقشة نتائج الدراسة:

للإجابة على سؤال الدراسة الأول: **ما هي السياسات الحكومية المتبعة للحد من حوادث المرور في دولة فلسطين؟** بناء على تحليل المحتوى فإن الإجابة كانت كالتالي:

❖ تم العمل على تعزيز التعاون والتنسيق بين والتكامل بين وزارة المواصلات والمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

❖ تم تطوير مرافق النقل والطرق وتشجيع المشاريع الاستراتيجية فيها.

❖ قامت الوزارة بتدريب وتأهيل الكوادر البشرية العاملة في قطاع النقل حتى تنتج كوادر قادرة على العمل للحد من الحوادث.

❖ تم إعداد برامج تلفزيونية وزيارات ميدانية للتوعية بخطورة الحوادث المرورية.

❖ تم تطوير بعض القوانين والأنظمة لكي تتلاءم مع المستجدات من ناحية واحتياجات الجمهور من ناحية أخرى.

❖ تم العمل على تطوير المواصفات والمعايير الفلسطينية لوسائط النقل

تحليل إجابات المقابلة:

لقد تم اعتماد التدريج التالي للإجابات على فقرات المقابلة، في القسم المهيكل في عملية تفريغ الإجابات على فقرات أداة الدراسة (المقابلة) على النحو الآتي:

1: بدرجة متدنية جدا، 2: بدرجة متدنية، 3: بدرجة متوسطة، 4: بدرجة عالية، 5: بدرجة عالية جدا.

✓ **النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: "ما مدى فاعلية السياسات الحكومية المتبعة للحد من حوادث المرور؟": وللإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسط الحسابي للإجابات، والجدول (1) يبين ذلك:**

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.79.2022.674
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (79) May 2022
العدد (79) مايو 2022

السؤال الاول: ما مدى تأثير فاعلية السياسات الحكومية المتبعة للحد من حوادث المرور؟					
الفرضية: تؤثر فاعلية السياسات الحكومية في الحد من حوادث المرور بدرجة متوسطة				الأداة المستخدمة: مقابلات مهيكلة	
المقابلات / المعيار	وزارة المواصلات	شرطة المرور	بلدية البيرة	بلدية رام الله	المجموع
ساعدت مصادرة المركبات غير القانونية (المشطوبة) في الحد من حوادث المرور	3	4	4	3	20/14 7،0
أدى تطوير شبكات الطرق للتأكد من صلاحيتها إلى الحد من حوادث المرور.	3	3	3	4	20/13 0,65
ساعد نظام المخالفات المعمول به في فلسطين في الحد من حوادث المرور	3	4	3	2	20/12 0,6
أدى وضع كاميرات المراقبة في الطرق إلى الحد من حوادث الطرق	1	2	2	2	20/7 0,35
ساعدت حملات التوعية للمواطنين في الحد من الحوادث المرورية	3	3	4	2	20/12 0,6
المجموع الكلي: 58% متدنية					

يتضح من الجدول السابق وجهة نظر الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة والأفراد المتخصصين في مجال الحد من حوادث المرور، (وزارة المواصلات، شرطة المرور، بلدية رام الله، بلدية البيرة) وذلك بأن فاعلية السياسات الحكومية تؤثر في الحد من حوادث المرور بدرجة متدنية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها 58% مما يعني ذلك رفض الفرضية التي تنص على أن فاعلية السياسات الحكومية تؤثر في الحد من حوادث المرور بدرجة متوسطة.

وقد حصلت الفقرة (ساعدت مصادرة المركبات غير القانونية (المشطوبة) في الحد من حوادث المرور) على درجة 7،0 وهي أعلى درجة، ويعود ذلك على حسب ما أفاد به **مدير التنظيم والإدارة في شرطة المرور** أن شرطة المرور تسعى جاهدة للحد من ظاهرة السيارات غير القانونية، حيث قامت الشرطة بإتلاف حوالي 8000 سيارة مشطوبة لعام 2021، إلا أنها تحتاج هذه العملية إلى وقت وجهد كبير من شرطة المرور وفقا لوجود عائق الاحتلال الذي منع الشرطة الفلسطينية من السيطرة على بعض المناطق وهي مناطق C، وبالتالي تنتشر في هذه المناطق السيارات المشطوبة بكثرة دون الإمكانية لمصادرتها أو السيطرة عليها، ولقد تم تسجيل 40 حادث وفاة بالمركبات غير القانونية منها 45 حالة وفاة، ولو لم يتم إتلاف تلك المركبات لزادت النسبة أكثر، بالإضافة إلى

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.79.2022.674
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (79) May 2022
العدد (79) مايو 2022

أنه تم تحرير 7000 مخالفة و تم فحص 600000 مركبة، بحيث يتم فحص المركبة أكثر من مرة. أما فقرة (أدى وضع كاميرات المراقبة إلى الحد من حوادث المرور) فقد حصلت على أقل درجة بنسبة 35،0. وذلك حسب ما علق **الوكيل المساعد لوزارة المواصلات** الذي أعطاها تقييم متدني جدا، بسبب عدم وجود كاميرات مراقبة على الشوارع الفلسطينية باستثناء كاميرا واحدة على أحد الشوارع وقد قام الاحتلال بمصادرتها، وعدم وجود إمكانيات كافية لدى السلطة الفلسطينية فيما يتعلق بوضع كاميرات في كافة المناطق.

✓ **النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: "ما مدى كفاية السياسات الحكومية المتبعة للحد من حوادث المرور؟": وللإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسط الحسابي للإجابات، والجدول (2) يبين ذلك:**

السؤال الثاني: ما مدى تأثير كفاية السياسات الحكومية المتبعة للحد من حوادث المرور؟					
الفرضية: تؤثر كفاية السياسات الحكومية في الحد من حوادث المرور بدرجة متوسطة				الأداة المستخدمة: مقابلات مهيكلة	
المقابلات / المعيار	وزارة المواصلات	شرطة المرور	بلدية البيرة	بلدية رام الله	المجموع
توجد تشريعات وقوانين سير كافية في فلسطين للحد من حوادث المرور	4	4	3	1	20/12 0,6
هناك ما يكفي من المطبات القانونية الموزعة على الشوارع	2	3	3	3	20/11 0,55
توجد إشارات وعلامات المرور موزعة بشكل كاف في مختلف الشوارع	2	3	4	4	20/13 0,65
هناك انتشار كثيف وكاف لشرطة المرور الفلسطينية في مختلف الشوارع	3	1	3	4	20/11 0,55
هناك برامج تدريبية كافية لأفراد الشرطة الفلسطينية والعاملين في مجال السلامة المرورية	4	4	3	3	20/14 0,7
المجموع الكلي:	%61	(متوسطة)			

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.79.2022.674
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (79) May 2022
العدد (79) مايو 2022

يتضح من الجدول السابق وجهة نظر الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة والأفراد المتخصصين في مجال الحد من حوادث المرور، (وزارة المواصلات، شرطة المرور، بلدية رام الله، بلدية البيرة) وذلك بأن كفاية السياسات الحكومية تؤثر في الحد من حوادث المرور بدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها 61% مما يعني ذلك قبول الفرضية التي تنص على أن كفاية السياسات الحكومية تؤثر في الحد من حوادث المرور بدرجة متوسطة.

وقد حصلت الفقرة (هناك برامج تدريبية كافية لأفراد الشرطة الفلسطينية والعاملين في مجال السلامة المرورية) على النسبة الأعلى وهي 7،0، ويعود ذلك لرأي **مدير التنظيم والإدارة لشرطة المرور** والذي أكد أن هناك برامج تدريبية وبناء للقدرات ومدرجة في الاحتياج التدريبي، كما يوجد تعاون بينهم وبين الشرطة الأوروبية وورش عمل ودورات داخلية وخارجية، وأكد على ذلك أيضا **الوكيل المساعد لوزارة النقل والمواصلات** الذي بدوره أقر على أن هناك برامج تدريبية ودورات تطوير للعاملين في وزارة المواصلات بكافة مسمياتهم الوظيفية وبالأخص ذات العلاقة المباشرة بالحوادث المرورية، أما الفقرة (هناك انتشار كثيف وكاف لشرطة المرور الفلسطينية في مختلف الشوارع) فقد حصلت على أقل نسبة وهي (55،0) وذلك بإقرار من كافة الجهات التي تم إجراء المقابلة معها ، الذين علقوا على ذلك بقولهم أن هناك نقص واضح وكبير في أفراد الشرطة الفلسطينية الموزعين على الشوارع للقيام بمهامهم دون معرفة سبب واضح لذلك، وأكدوا على أن هذا النقص غير المبرر يعد سببا مباشرا لازدياد عدد الحوادث المرورية في فلسطين، كما أن الأعداد الموجودة حاليا فوق ضعفها هناك أيضا تساهل من قبلها في إعطاء المخالفات وتنظيم المرور، وأقروا أن فلسطين بحاجة كبيرة إلى زيادة أعداد شرطة المرور الموزعة في الطرق وذلك بسبب قلة العدد الموجود حاليا وانعدامه في أكثر الأماكن بحاجة له، وفي نفس المرتبة حصلت فقرة (هناك ما يكفي من المطبات القانونية الموزعة على الشوارع) على أقل نسبة أيضا وذلك أيضا بنسب متشابهة تقريبا، وقد أكد **المبحوثون** أن عدد المطبات غير كاف إضافة إلى أن هناك مطبات غير قانونية يتم وضعها من قبل البلديات دون الرجوع والتنسيق مع وزارة المواصلات بهذا الخصوص، وهذه المطبات غير القانونية لم تساعد أبدا في الحد من حوادث المرور نظرا لمواقعها غير المدروسة، أما **رئيس قسم الطرق والمرور في بلدية رام الله** فإن من وجهة نظره فإن المطبات القانونية متواجدة بشكل كاف فقط عند المؤسسات الرسمية والمدارس، أما باقي المناطق فيقل عدد المطبات فيها.

✓ **النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: "ما مدى التنسيق بين الجهات ذات العلاقة للحد من حوادث المرور؟": وللإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسط الحسابي للإجابات، والجدول (3) يبين ذلك:**

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.79.2022.674
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (79) May 2022
العدد (79) مايو 2022

السؤال الثالث: ما مدى تأثير التنسيق بين الجهات المختصة في الحد من حوادث المرور؟					
الفرضية: يؤثر التنسيق بين الجهات المختصة في الحد من حوادث المرور بدرجة متوسطة				الأداة المستخدمة: مقابلات مهيكلة	
المقابلات / المعيار	وزارة المواصلات	شرطة المرور	بلدية البيرة	بلدية رام الله	المجموع
يتم التنسيق بين شرطة المرور ودوريات السلامة على الطرق	4	4	4	4	20/16 0,8
يتم التنسيق بين وزارة المواصلات وشرطة المرور	4	5	4	4	20/17 0,85
يتم التنسيق بين شرطة المرور ووزارة الحكم المحلي	4	4	4	4	20/16 0,8
يتم التنسيق بين شرطة المرور والهيئات المحلية	4	4	4	4	20/16 0,8
يتم التنسيق بين شرطة المرور والمحاكم المختصة بحوادث المرور	4	5	4	4	20/17 0,85
المجموع الكلي:	%82	(عالية)			

يتضح من الجدول السابق وجهة نظر الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة والأفراد المتخصصين في مجال الحد من حوادث المرور، (وزارة المواصلات، شرطة المرور، بلدية رام الله، بلدية البيرة) وذلك بأن التنسيق بين الجهات المختصة يؤثر في الحد من حوادث المرور بدرجة عالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها 82% مما يعني ذلك رفض الفرضية التي تنص على أن التنسيق بين الجهات المختصة يؤثر في الحد من حوادث المرور بدرجة متوسطة.

وقد حصلت كل من الفقرة (يتم التنسيق بين وزارة المواصلات وشرطة المرور) والفقرة (يتم التنسيق بين شرطة المرور والمحاكم المختصة بحوادث المرور) على أعلى نسبة وهي 85،0، وكان تعليق كافة الجهات إيجابيا بخصوص عملية التنسيق رغم وجود معوقات كثير من شأنها عرقلتها.

أما باقي الفقرات وهي (يتم التنسيق بين شرطة المرور ودوريات السلامة على الطرق) و (يتم التنسيق بين شرطة المرور ووزارة الحكم المحلي) و (يتم التنسيق بين شرطة المرور والهيئات المحلية) فجميعها تأتي بالمرتبة الثانية بنفس الدرجة وبإجماع تام من كافة الجهات المختصة.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.79.2022.674
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (79) May 2022
العدد (79) مايو 2022

✓ **أما فيما يتعلق بالنتائج المتعلقة بالإجابة على السؤال الرابع: ما هي التحديات التي تواجه السياسات الحكومية المتبعة للحد من حوادث المرور"، فوفقا للمقابلات التي تم إجرائها مع ذوي الاختصاص فإن أبرز التحديات تتلخص فيما يلي:**

حسب مدير التنظيم والإدارة في شرطة المرور الفلسطينية فإن تحديات السياسات الحكومية تتمثل في
صعوبة التنسيق مع كافة الجهات المختصة وذلك بفعل وجود الاحتلال الذي يعرقل هذه العملية، كذلك انخفاض سعر السيارات غير القانونية مقارنة بالقانونية وسهولة إجراءات عبورها إلى فلسطين بالتالي صعوبة ملاحقتها من قبل الشرطة الفلسطينية، وضعف وعي المواطنين بخطورة الحوادث المرورية والآثار الخطيرة الناتجة عنها، بالإضافة إلى منع الاحتلال الشرطة الفلسطينية من وضع كاميرات المراقبة في الشوارع مثل بلدية الخليل، السماح للأطفال بقيادة المركبات غير القانونية، **هذا ولقد أضاف االوكيل المساعد لوزارة النقل والمواصلات بأن التحديات التي تواجه السياسات الحكومية هي كالتالي:**
محدودية التنسيق بين كافة الجهات المختصة أحيانا وذلك بسبب قيام بعض الجهات بالعمل بمعزل عن باقي الجهات الأخرى، ضعف المخصصات المالية لموضوع الحد من حوادث المرور، انخفاض واضح في عدد أفراد الشرطة الفلسطينية الموزعة في الشوارع، حل المجلس الأعلى للمرور، **في حين أشار رئيس قسم الطرق والمرور في بلدية رام الله أن التحديات شملت الآتي:** أنه لا يوجد برامج محاسبية لتسجيل الحوادث وخصوصا تحديد مواقع الحوادث بشكل دقيق يمكن الهيئات المحلية من معرفة مواقع الحوادث، وغياب تشريعات وتعديلات في القانون الحالي يمكن الهيئات المحلية من مخالفة المركبات من خلال برامج المراقبة، بالإضافة إلى ضعف الاستدامة المالية لدعم قطاع المرور والسلامة،

أما بالنسبة لإجابات بلدية البيرة فقد أشارات إلى أن التحديات التي تواجههم تمثلت بما يلي:
هناك تهاون من قبل أفراد شرطة المرور في تطبيق وإنفاذ المخالفات المرورية، كذلك ضعف دور الأهل والمواطنين في مساعدة البلديات في إنفاذ القانون، ومحدودية إشارات المرور في المناطق التي من المفترض أن تتواجد فيها والتي تكثر فيها الحوادث، وقيام بعض البلديات بوضع مطبات غير قانونية دون الرجوع للجهات المختصة وهذا ما يزيد الأمر سوءا بدلا من إصلاحه

تحليل إجابات الاستبانة:

✓ **النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: "ما مدى رضا المواطنين حول السياسات الحكومية المتبعة للحد من حوادث المرور"**

✓ **وللإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسط الحسابي للإجابات، والجدول (1) يبين ذلك:**

جدول رقم (1): يوضح المتوسطات الحسابية

الفقرة	N	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الدرجة
راضي عن مصادرة المركبات غير القانونية(المشطوبة) للحد من حوادث المرور	130	1.23912	**3.6846**	عالية
راضي عن تطوير شبكات الطرق للتأكد من صلاحيتها إلى الحد من حوادث المرور	130	1.24380	3.4154	متوسطة
راضي عن نظام المخالفات المعمول به في فلسطين في الحد من حوادث المرور	130	1.08439	3.3077	متوسطة
راضي عن وضع كاميرات المراقبة في الطرق إلى الحد من حوادث الطرق	130	1.33786	3.2923	منخفضة
راضي عن حملات التوعية للمواطنين للحد من حوادث المرور	130	1.17426	3.5692	عالية
راضي عن كفاية تشريعات وقوانين السير في فلسطين للحد من حوادث المرور	130	1.16037	3.3077	متوسطة

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.79.2022.674
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (79) May 2022
العدد (79) مايو 2022

راضي عن كفاية المطبات القانونية الموزعة على الشوارع	130	1.15460	3.2154	منخفضة
راضي عن كفاية إشارات وعلامات المرور الموزعة في مختلف الشوارع	130	1.16398	3.1308	منخفضة
راضي عن كفاية انتشار شرطة المرور الفلسطينية في الشوارع	130	1.17591	**3.0692**	منخفضة
درجة الرضا الكلية	130	1.1927	**3.3325**	متوسطة

يتضح من الجدول أن درجة رضا المواطنين حول السياسات الحكومية المتبعة للحد من حوادث المرور متوسطة وبنسبة 3.33 بالتالي فقد تم رفض الفرضية التي تنص على أن رضا المواطنين يؤثر بدرجة منخفضة.
ولقد حصلت الفقرة الأولى (راضي عن مصادرة المركبات غير القانونية(المشطوبة) للحد من حوادث المرور) على أعلى درجة رضا بنسبة **3.68** أما الفقرة الأخيرة (راضي عن كفاية انتشار شرطة المرور الفلسطينية في الشوارع) فقد حصلت على أقل درجة رضا بنسبة 3.06.

خلاصة نتائج الدراسة:

يتضح من خلال الدراسة أن هناك اهتمام واضح من قبل الجانب الفلسطيني فيما يتعلق بالحد من حوادث المرور، وكان ذلك واضحا من خلال وجود سياسات وتعليمات ولوائح قانونية وتنظيمية صادرة من قبل الجهات المختصة في الحد من حوادث المرور، كما وضحت الدراسة أن فاعلية السياسات الحكومية تؤثر في الحد من حوادث المرور بدرجة متدنية، وما يبرر ذلك أنه على الرغم من مساعدة مصادرة المركبات غير القانونية في الحد من حوادث المرور إلا أن عدم وجود كاميرات مراقبة في الشوارع أثر على مجال رصد الحوادث والتصدي لها بفاعلية ولقد أظهرت نتائج الدراسة أن كفاية السياسات الحكومية تؤثر في الحد من حوادث المرور بدرجة متوسطة، وذلك لأن هناك برامج تدريبية كافية لكل من أفراد شرطة المرور والعاملين في مجال السلامة المرورية مما يساعد في معرفة كيفية التعامل مع حالة السير لمنع الحوادث، إلا أن هناك نقص كبير وواضح في عدد أفراد شرطة المرور الموزعين في الشوارع، وكذلك انخفاض في عدد المطبات القانونية الموضوعة، كما أكدت نتائج الدراسة أن التنسيق بين الجهات المختصة يؤثر بدرجة عالية في الحد من الحوادث المرورية، وما يبرر ذلك هو وجود تنسيق عال سواء بين وزارة المواصلات وشرطة المرور، وبين شرطة المرور والمحاكم المختصة بحوادث المرور، وبين وزارة المواصلات ووزارة الحكم المحلي، وبين شرطة المرور ودوريات السلامة على الطرق، وبين شرطة المرور والهيئات المحلية، وشملت نتائج الدراسة أهم التحديات التي تواجه السياسات الحكومية المتبعة للحد من حوادث المرور وهي تتمثل في ضعف المخصصات المالية لموضوع الحد من حوادث المرور في فلسطين، وضعف وعي المواطنين بخطورة حوادث المرور وعدم تعاونهم مع الجهات المختصة وهذا ما يعرقل عمل تلك الجهات التي تسعى للحد من حوادث المرور، كذلك أظهرت النتائج أن رضا المواطنين حول السياسات الحكومية يؤثر بدرجة متوسطة في الحد من حوادث المرور بحيث كان هناك رضا كبير من المواطنين حول مصدارة المركبات غير القانونية، بالإضافة إلى وجود عدم رضا حول عدد أفراد شرطة المرور.

التوصيات:

- ❖ توصي الباحثة بضرورة العمل على تطوير وتعديل التشريعات والقوانين بما يتوافق مع التطور الكبير في أنواع المركبات المتواجدة في فلسطين والتي لم يشملها قانون المرور نظرا لكونها جديدة ودخيلة.
- ❖ وجوب العمل على استخدام ما يكفي من تقنيات تساعد على رصد المخالفات والحوادث من خلال زيادة عدد الرادارت المستخدمة في رصد المخالفات المرورية لأنها غير كافية، كبديل لكاميرات المراقبة التي تم منعها من قبل الاحتلال.
- ❖ ضرورة العمل وبشكل جدي على سد النقص في عدد أفراد شرطة المرور في كافة المناطق، وذلك بتعيين موظفين جدد وتأهيلهم وتدريبهم بشكل مناسب للقيام بهذه الوظيفة.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.79.2022.674
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (79) May 2022
العدد (79) مايو 2022

- ضرورة العمل على زيادة عدد المطبات وعدم قصرها على مناطق المؤسسات الرسمية، وذلك من خلال تنسيق البلديات مع وزارة المواصلات والجهات المختصة لوضع المزيد من المطبات، وإزالة المطبات غير القانونية.
- العمل على تعزيز التنسيق بين الجهات ذات العلاقة بالسلامة المرورية بحيث يتم التعاون وتوزيع الجهود وتجنب العمل بمعزل عن باقي الجهات وتداخل الصلاحيات.
- ضرورة توفير مخصصات مالية أكثر لدعم موضوع الحد من الحوادث المرورية وذلك من خلال توجيه جزء من الأموال الناتجة عن المخالفات المرورية لتطوير قطاع النقل.
- العمل على زيادة وعي المواطنين بخطورة حوادث المرور وذلك من خلال زيادة عدد المحاضرات وورش العمل واللقاءات التلفزيونية التي تعرف المواطنين ومستخدمي الطرق بالقوانين المرورية والآثار الناجمة عن حوادث المرور.
- تعزيز الإجراءات بشأن المركبات غير القانونية التي يتم ضبطها، بحيث يتم اتخاذ عقوبات رادعة وشديدة بحق كل من مهربي ومستخدمي تلك السيارات.

المراجع

1. أحمد، أسماء، وآخرون، 2015، دراسة حوادث الطرق والسلامة المرورية، بحث تكميلي لنيل درجة البكالوريوس في الهندية المدنية، كلية الهندسة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
2. إدريس، ألاء، وآخرون، 2016، حملات وفاعلية العلاقات العامة في التوعية المرورية، بحث لنيل درجة البكالوريوس في الإعلام وعلوم الاتصال، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان
3. أندرسون، ج.1998، صنع السياسات العامة، ترجمة عامر الكبيسي، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع، العمل الأصلي عام 1975
4. بوقدام، عبد القادر، 2016، أسباب حوادث المرور حسب رأي مستعملي الطرقات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر تخصص علم النفس العمل والتنظيم وتسيير الموارد البشرية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر.
5. جفال، زينب، 2015، الإعلام الأمني ودوره في التقليل من ظاهرة حوادث المرور، مذكر للحصول على درجة الماستر في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بن يحيى، جيجل، الجزائر.
6. جود الله، عمير، 2018، أزمة السير والمواصلات، كلية الفنون الجميلة، مذكرة لنيل درجة البكالوريوس في التصميم الجرافيكي، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
7. الجياشي، كرار، 2018، التحليل المكاني للحوادث المرورية في محافظة المثنى للمدة 2005_2017، رسالة ماجستير في آداب الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة ذي قار، العراق.
8. حدادي، وليدة، 2018، المشكلة المرورية في الجزائرالأسباب وسبل الوقاية، مجلة العلوم الإنسانية – جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 50، الصفحة 141.
9. الحمدان، سهيل، 1998، كفاية التعليم الاقتصادي والتجاري، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة دمشق، سوريا.
10. درقاوي، عائشة، 2010، دراسة قياسية لحوادث المرور في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية الحقوق والعلوم التجارية، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، الجزائر.
11. ديوان الرقابة المالية والإدارية، 2020، فعالية الإجراءات المتخذة من الأطراف ذات العلاقة في خفض عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور، ص10.
12. الربشي، عادل، 2009، أسباب حوادث الطرق من واقع تقارير وسجلات الشرطة وآراء عينة من السائقين ورجال المرور ضمن حدود اللجنة الشعبية للعدل والأمن العام بشعبية المرقب، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم بالخمس، جامعة المرقب.
13. الرشيدي، علي، 2018، دور التنسيق في تحقيق السلامة المرورية: دراسة تطبيقية على القطاعات التنفيذية ذات العلاقة بالعمل المروري، **مجلة الفكر الشرطي** ، المجلد 27، العدد 106، ص55.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.79.2022.674
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (79) May 2022
العدد (79) مايو 2022

14. صبيح، رأفت، 2018، شبكة الطرق البرية في بيت لحم الواقع والمستقبل، رسالة ماجستير في الجغرافيا والتخطيط الإقليمي، كلية الدراسات العليا، جامعة القدس، فلسطين.
15. عابد، عطايا، 2007، فاعلية برنامج مقترح لتنمية مهارة البرمجة لدي معلمي التكنولوجيا بغزة، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في المناهج وتكنولوجيا التعليم، كلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين
16. عصيدة، ناجح، 2010، حوادث السير في التشريع الجنائي الإسلامي، رسالة للحصول على درجة الماجستير في القانون الخاص، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين
17. محمد، انصاف، 1990، التنسيق بين الإدارات العامة لمنع التهرب الضريبي، لنيل الماجستير في العلوم الإدارية والمالية، كلية الحقوق، جامعة دمشق، سوريا.
18. مطالقة، أسحق، 2000، مستوى رضا المواطنين عن جودة الخدمات المحلية التي تقدمها بلدية إربد، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، الأردن
19. معايطة، صلاح، 2012، حوادث السير الواقعة على الأنفي والممتلكات دراسة مقارنة بين الفقه وقانون العقوبات الأردني، قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في القضاء الشرعي، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن
20. النابلسي، حياة، 2013، الحوادث المرورية وعلاقتها بأخطاء الإدراك البصري والسرعة الإدراكية، رسالة أُعدت لنيل درجة الدكتوراه في علم النفس، كلية التربية، جامعة دمشق، سوريا.
21. الهيئة المستقلة لحقوق المواطن،2001، تقرير الهيئة المستقلة لحقوق المواطن حول السامة العامة على الطرق الفلسطينية.
22. وزارة الداخلية دولة الإمارات العربية المتحدة، 2017، انخفاض الوفيات الناتجة عن حوادث المرور بنسبة 18.4، في النصف الأول من العام الجاري، على شبكة الانترنت، 2021-5-12، https://www.moi.gov.ae/ar/media.center/news/4695168.aspx
23. وكالة وطن للأنباء، 2020، حوادث السير في فلسطين في ارتفاع بنسبة 2,6% والضحايا بالعشرات، على شبكة الانترنت، 2021/9/28، https://www.wattan.net/ar/news/303802.html .

References

1. Ahmed, A. Mawiyah, S.(2015). Study of Road Accidents and Traffic Safety, Supplementary Research for a Bachelor's Degree in Civil Indian, College of Engineering, Sudan University of Science and Technology, Sudan.
2. Idris, A. et al, (2016). Campaigns and the Effectiveness of Public Relations in Traffic Awareness, Research for a Bachelor's Degree in Media and Communication Sciences, Sudan University of Science and Technology, Sudan.
3. Anderson, g. (1998). Public Policy Making, translated by Amer Al Kubaisi, Jordan, Dar Al Masirah for Publishing and Distribution, the original work in 1975.
4. Boukadam, A. (2016). P Causes of traffic accidents according to the opinion of road users, to obtain a master's degree in Psychology of Work, Organization and Human Resources Management, Faculty of Humanities and Social Sciences, Larbi Ben Mhidi University, Algeria.
5. Report of the Independent Commission for Human Rights on Public Safety on Palestinian Roads, 2001.
6. Jafal, Z. (2015). Security media and its role in the phenomenon of traffic accidents, masculine for obtaining a master's degree in Sociology, Faculty of Human Sciences, University of Mohamed Ben Yahia, Jijel, Algeria.
7. Jod Allah, A. (2018). Traffic and Transportation Crisis, College of Fine Arts, memorandum for obtaining a Bachelor's degree in Graphic Design, An-Najah National University, Nablus, Palestine.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.79.2022.674
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (79) May 2022
العدد (79) مايو 2022

8. Al-Jiashi, K. (2018). Spatial Analysis of Traffic Accidents in Al-Muthanna Governorate for the Period (2005-2017), Master's Thesis in Geography, College of Arts, Dhi Qar, Iraq.
9. Haddadi, W.(2018). The Traffic Problem in Algeria, Causes and Ways of Prevention, Journal of Human Sciences - Mohamed Khider University of Biskra, (50), 141.
10. Al-Hamdan, S.(1998). The adequacy of education and commerce, Master's thesis, College of Education, Damascus University, Syria.
11. Dergaoui, A. (2010). a standard study of traffic accidents in Algeria, a note to obtain a master's degree in management sciences, Faculty of Law and Commercial Sciences, Abdelhamid Ibn Badis University, Mostaganem, Algeria.
12. Office of Financial and Administrative Oversigh.(2020). The Effectiveness of Measures Taken by Related Parties in Reducing the Number of Deaths and Injuries Resulting from Traffic Accidents, (10).
13. Al-Rabshi, A. (2009). Causes of Road Accidents from the Reality of Police Reports and Records and the Views of a Sample of Drivers and Traffic within the Borders of the People's Committee for Justice and Public Security in Al-Marqab District, Master's thesis in Sociology, College of Arts and Sciences in Al-Khums, Al-Marqab University.
14. Al-Rashidi, A. (2018).The Role of Coordination in Achieving Traffic Safety: An Applied Study on the Executive Sectors Related to Traffic Work, Police Thought Journal, 27(106) ,55.
15. Sobeih, R.(2018). Bethlehem's Roads Network, Reality and the Future, Master's Thesis in Geography and Regional Planning, College of Graduate Studies, Al-Quds University, Palestine.
16. Abed, A.(2007). The Effectiveness of a Suggested Program to Develop the Programming Skill of Technology Teachers in Gaza, Thesis submitted to obtain a Master's degree in Curricula and Educational Technology, College of Education, Islamic University, Gaza, Palestine.
17. Asida, N. (2010). Traffic Accidents in Islamic Criminal Legislation, Thesis for a Master's Degree in Private Law, College of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.
18. Muhammad, A. (1990). Coordination between public administrations to prevent tax evasion, to obtain a master's degree in Administrative and Financial Sciences, Faculty of Law, Damascus University, Syria.
19. Matalqa, A.(2000). Level of Citizens' Satisfaction with the Quality of Local Services Provided by Irbid Municipality, Master's Thesis, College of Economics and Administrative Sciences, Al al-Bayt University, Jordan.
20. Maaytah,S.(2012).Traffic accidents on the nose and property, a comparative study between jurisprudence and the Jordanian penal law, this thesis was submitted to complete the requirements for obtaining a doctorate in Sharia judiciary, College of Graduate Studies, University of Jordan, Jordan.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.79.2022.674
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (79) May 2022
العدد (79) مايو 2022

21. Al-Nabulsi, H. (2013). Traffic Accidents and Their Relationship to Visual Perception Errors and Perceptual Speed, a thesis prepared for a Ph.D. in Psychology, College of Education, Damascus University, Syria.
22. The UAE Ministry of Interio.(2017). a decrease in deaths resulting from traffic accidents by 18.4, in the first half of this year, on the Internet, 5-12-2021, https://www.moi.gov.ae/ar/media.center/news/4695168.aspx
23. Watan News Agency.(2020).Traffic accidents in Palestine increase by 2.6%, casualties are in the dozens, on the Internet, 9/28/2021, https://www.wattan.net/ar/news/303802.html